السمحة

طلال الهيفي

شفاحة الفيمتو

أصابت المهرجانات التي أقامتها الجمعيات التعاونية لبعض السلع بمناسبة قرب شهر رمضان المستهلكين بحالة هستيرية وخصوصا على مشروب الفيمتو حتى أصبح البعض لا هم له سوى رصد الجمعيات التي تقيم هذه العروض حتى يتسنى له ممارسة هوايته في تخزين البضائع كأنه مقبل على أزمة غذاء أو ما شابهها مما اضطر بعض هذه الجمعيات للاستعانة برجال الأمن لسيطرة وفض هذا الطوق الأشعبي الذي فرض عليها والغريب أن معظم هذه الحالات تمت في مختلف مناطق الكويت من شمالها وجنوبها وشرقها وغربها فلم يقتصر هذا النهم الأشعبي على فئة دون غيرها ما ينبئ عن ظاهرة طارئة استشرت في المجتمع الكويتي لم نعهدها، فما السر وراء تهافت الناس بهذا الشكل يا تلحق أو ما تلحق؟ مما يؤكد أن معظم الناس أصبحت تطغى عليهم صفة الجشع وحب الذات متجاهلين حقوق وفرص الآخرين بالاستفادة من هذه العروض.. وحقيقة أنا واحد من البعض الذي آثر عدم ارتياد الجمعيات في هذه الفترة حتى لا أقع في مواقف محرجة من أحفاد أشعب. فالناس اليوم باتوا انتهازيين لا يفكرون سوى في مصالحهم الضيقة متجاوزين فكرة مبدأ العدالة الاجتماعية ومتناسين الهدف والغاية من شهر رمضان المبارك الذي يدعو إلى العبادة والسيطرة على الشهوات بكل أنواعها تلبية وتقربا للواحد الأحد.. لذا أتمنى أن تتغلب هذه الفئة على غرائزها وألا تدع أفعالها المسرفة تتحكم في افعالها ولتمنح عقولها دوراً في التحكم في غاياتها.. ومبارك عليكم الشهر مقدما.

□ □ □

ملاحظة: الفرحة التي انقلبت إلى حزن في حفل الزفاف بمنطقة الجهراء تبين الخلل في الأماكن التي يتم فيها إقامة المناسبات بكل أشكالها وتوضح سوء الرقابة والمتابعة لجميع المؤسسات المعنية بهذا الشأن وختاما لا يسعنا سوى مواساة أهل المفجوعين في مصابهم الجلل وإنا لله وإنا إليه راجعون.

Talal_alhaifi@hotmail.com

تحت المجهر

سعد فهد الحرمل

مراقص محلية

لا أدري إذا ما كانت حكومتنا الرشيدة أدرجت في خطتها ضمن خطوات برنامج الإصلاح الاقتصادي وجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا الترخيص لفتح المراقص والملاهي الليلية وذلك انطلاقا من المثل القائل «زيتنا في مكبتنا» ودعما للاقتصاد الوطني حتى لا يتجه شبابنا إلى مراقص وملاه خارجية ويلقون بأموالهم هناك مما يؤثر على الدخل القومي للبلاد. ففي هذه الأيام يكثر الحديث بين بعض الأوساط الشبابية (الدايخة) عن الدور العاشر والدور السابع والدور السادس، وهي أدوار ليست في مكتبة عامة يستفيد منها الشباب وطلبة العلم، أو في مركز إسلامي تقدم فيه الدروس وحلقات تحفيظ القرآن خاصة مع اقتراب شهر رمضان المبارك، إنما هي أدوار في عمارة مشبوهة تقع في منطقة السالمية تدار على طريقة المراقص والحانات ولكن تحت مسمى مقهى تقدم فيه الشيشة والمشروبات البريئة، إلا ان بعض روادها يترنحون أحيانا، وهي أي تلك العمارة عبارة عن أحد عشر دورا، تبدأ المراقص أو عفوا المقاهي فيه من الدور السادس والسابع في حين أن الدور الثامن لايزال خاويا، بعد ذلك يستمر الوضع كما هو في الدور التاسع والعاشر حيث يحتوي كل منهما على مرقص تحت مسمى مقهى في الترخيص إلى أن تصل إلى الدور الحادي عشر والذي يتكون نصفه من شقق يقال إنها مكاتب والنصف الآخر ساحة مفتوحة. وهنا يبقى السؤال الذي يطرح ويضرب ويلطم نفسه وهو كيف تم الحصول على ترخيص من البلدية ومن إدارة الدفاع المدني لمقهى في الأدوار العلوية خاصة في مبنى يفتقر لشروط الأمن والسلامة ولا توجد إنارة على السلالم فيه، وقد يشب حريق في هذا المبنى خلال أي لحظة خاصة أن تجارته تقوم على الفحم والنار فكيف سيكون الوضع، هذا إذا ما تحدثنا عن الجانب الأمني والوقائي، ولكن ماذا عن الجانب الأخلاقي والديني والصحي خاصة ان تلك المقاهي يرتادها العديد من بائعات الهوى من مختلف الجنسيات العربية والمحلية والأفريقية واللاتي يحملن أمراضا متنوعة أخفها الزهري والسيلان يسعين لاصطياد بعض المغفلين (الزاحفين) ممن يرتادون تلك المراقص، ولنكون أكثر أمانة فإن الرقص مازال مقتصرا على فئة الشباب فقط حتى الآن. احد الزاحفين صرح قائلا: باننا في الكويت خلال سنتين سنسحب البساط من تلك المراقص الموجودة في بعض الدول الخليجية. «لأ.. فالح.. سود الله وجهك» وكأنه سيفوز بجائزة نوبل!

ونحن على أعتاب ذلك الشهر الفضيل أعاده الله على الأمة الإسلامية جمعاء بكل خير وسلام نناشد وزارة الداخلية وبلدية الكويت بالتدخل لوقف مثل تلك التصرفات الشاذة والدخيلة على مجتمعنا المسلم المحافظ.

□ □ □

العدل يا وزير العدل: وصلتني رسالة الكترونية من احد الإخوان في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية يشكو فيها من الظلم الواقع عليه في الترشيح للمناصب الإشرافية وكله أمل في أن يصل صوته إلى الوزير، حيث يقول إن الترشيح يتم عن طريق الواسطة وضغوط بعض أعضاء مجلس الأمة بالإضافة إلى بعض الخدمات الجليلة لبعض الوكلاء كما هو الأمر في منصب مدير الشؤون القانونية، علما أن جميع التفاصيل موجودة في الرسالة التي وصلتني، ومتوافرة في حال طلبها، ومنا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية ووزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار راشد الحماد.

Alharmal@hotmail.com

إشراقة

عدنان فلاح الشمري

احذروا من إنفلونزا الطائفية

يعيش الشعب الكويتي هذه الأيام حالة من القلق والخوف جراء ما يسمى بخطر الطائفية، وأصبح الناس يخشون الوقوع تحت هذا الوباء المقيت بالإضافة إلى ما يسمى بإنفلونزا الخنازير. فأهل الكويت جبلوا على التلاحم والتكاتف والتآزر، ويخشون من أن تصبح هذه المعاني الجميلة التي عاشوا عليها مجرد ضرب من ضروب الماضي. أهل الكويت ومنذ القدم وجدوا أنفسهم وقد انحدروا من مشارب عديدة، ويتعبدون على مذاهب عدة دونما أن يكون هناك أي تحرج أو خوف من تمييز، وساعدهم على ذلك إيمانهم بأن يتعايشوا سلميا فيما بينهم بعيدا عن الطائفية والفتنة وخطر الفرقة. ولكنهم اليوم يخافون على مجتمعهم من بعض الممارسات غير المسؤولة من هنا وهناك، والتي باتت تعطي مؤشرات على أن هناك خطرا مستشعرا على الوحدة الوطنية التي جبلوا عليها. فالحديث عن الماضي وعن طبيعة أهل الكويت المتسامحة، وما تعودوه من الوقوف صفا واحدا خلف القيادة السياسية الحكيمة أثناء الشدة والرخاء، وما سطروه ـ ومنذ القدم ـ من أمثلة رائعة في الدفاع عن الأرض والوقوف صفا واحدا عند الأزمات والنكبات، خصوصا أثناء العدوان العراقي الغاشم. يجب ألا يدعنا نغفل عن بعض الممارسات التي شابت هذه الصورة الجميلة، حتى لا تفسد لدينا تلك الذاكرة الجميلة. يجب ألا ندفن رؤوسنا، بل علينا تسمية الأشياء بمسمياتها وأن نعترف بأن هناك أزمة حقيقية بدأت تستشري بين صفوف المجتمع. لابد من الاعتراف بأن هناك من يؤزم، فهناك أعضاء من مجلس الأمة يلعبون دورا سلبيا من خلال الإدلاء بتصريحات متسرعة للتعليق على كل شاردة وواردة، في حين أن أحد أهم الأدوار التي من المفترض أن يؤديها الأعضاء هو لعب دور قيادي من أجل لم الشمل وإطفاء الفتن، وخير مثال هو ما قام به النائب السيد عبدالله الرومي من دعوة إلى عقد ميثاق شرف بين النواب للتوقف عن التصريحات الطائفية.

أيضا هناك وسائل إعلام يبدو أنها تمرنت على أن تقتات على مثل هذه القضايا، فتراها تلعب دور المؤجج لأي قضية تندرج تحت بند الطائفية، وتجدها تمارس دورا سلبيا من خلال نشر كل ما من شأنه زيادة نار الفرقة من أجل زيادة الدخل، ولكن في المقابل أيضا هناك وسائل إعلامية تلعب دورا مهما في إعادة الساحة الإعلامية إلى رشدها. كذلك لا ننسى الكتاب والأقلام التي أصبحت لا تجيد إلا الكتابات الصفراء، وكأنها فرحت بوجود مثل هذه القضايا من أجل نقل كل ما يدور بمخيلة أصحابها، وإخال أصحاب هذه الأقلام وكأنهم أفلسوا وأصبحوا لا يجيدون إلا كتابة مثل هذه الأمور. إن الحديث عن الطائفية يعتبر أمرا مزعجا ولا يبعث على الارتياح، وتكاد أن تكون هذه الكلمة ومرادفاتها من أبغض الكلمات التي تزعج أسماع المتلقي. ولكن لابد للجميع أن يعمل على إعادة الأمور إلى نصابها، وأن تسعى كل الجهود من أجل تهدئة النفوس والقضاء على كل ما من شأنه أن يؤدي إلى فرقة الشعب الكويتي.

يجب علينا البحث عن كل ما أدى بنا إلى أن نصل إلى هذه النقطة، صحيح أن الرجوع إلى ما كنا عليه يعتبر من الأمور الصعبة، ولكنها صعوبة لابد من ركوبها، فالكويت تستحق من الجميع أن يعمل على ذلك.

abz973@hotmail.com

في الميزان

هملان عبدالله الهملان

وزارة الشؤون هل هي المتسبب في الحريق؟

بداية ندعو الله أن يلهم ذوي ضحايا مأساة الجهراء الصبر والسلوان، ويرحم الشهداء الأبرار الذين قضوا في هذه المأساة التي هزت الكويت.

وهذه الكارثة تدفعنا للاستفسار عن رفض وزارة الشؤون تبرع بعض العوائل لبناء صالات الأفراح بأسماء عائلاتهم أو أفراد منها، هل يجعل ذلك الوزارة مسؤولة اليوم عن هذا الحريق والمصاب الجلل الذي تعرض له أهلنا في الجهراء؟ أم أن ترك المجال لأصحاب المكاتب والخيام لإقامة مناسبات الأفراح بدون متابعة من البلدية والمطافئ وفى أي موقع هو السبب الرئيسي في الحرائق المتكررة؟ علما أنه يوجد أكثر من 150 متبرعا لبناء صالات أفراح لدى وزارة الشؤون، يوافق الوزير على بعضها ثم يجمدها الوكيل، وهي موجودة في أدراج الوزارة.

ما المانع في إقامة صالة أو صالتين بكل منطقة واحدة تخصص للنساء وتكون إدارتها من المتبرع؟ ما المشكلة في ذلك أم أن الحسد وصل إلى كل شيء؟ من المسؤول عن الضحايا في عمر الزهور والأطفال؟ لكن ماذا نقول سوى «لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» نتمنى من الحكومة وجمعيات النفع العام واتحاد الجمعيات إلى المسارعة في تقديم كل ما من شأنه تخفيف المصاب الجلل عن ذوي الضحايا والمصابين. وندعو الله العلي القدير أن يحفظ الكويت وصاحب السمو الأمير والشعب من كل مكروه.

الميزان

عبدالحميد محمد المطر

الحكومة كلامها كثير وحيلها قاصر

كم هي كثيرة أولويات الحكومة الرشيدة، والتي صرح بها وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة والمواصلات حيث وصلت إلى 43 أولوية، وهذا التصريح جميل على أمل أن يتم تنفيذ هذه الأولويات من قبل الحكومة ومجلس الأمة والاطلاع عليها في دور الانعقاد المقبل، ولكن هناك سؤال بريء من قبل مواطن يائس: هل هذه الحكومة الجديدة القديمة ستحقق هذه الإنجازات على أرض الواقع؟

لا تجهد نفسك عزيزي القارئ، طبعا لا وألف لا وحاشا لله، إن كنا قد تجنينا على الحكومة العريقة، لأن الواقع الذي نعيشه ونتعايشه يخبرنا بأن هذه الأولويات مجرد حبر على ورق، صارت حياتنا حبرا على ورق، وقلب الشعب يحترق، خصوصا من تصريحات السادة الوزراء على الفضائيات الحكومية والخاصة، بأن الحكومة ستقوم وستعمل، وستنجز، وستحقق... وحرف السين الذي يسبق الفعل مجرد تسويف وتنويم، تعالوا ننظر إلى مدينة الحرير من شدة الانتظار أصبحت مدينة الصوف وأين الخروف؟ وأين الرؤية بتحويل بوبيان إلى جنة الله في الأرض؟

إذن هذه حكومة كلامها كثير وحيلها قاصر، وإليكم معضلة الاختناقات المرورية، فكم تم تشكيل لجان من قبل الوزارات ذات الاختصاص المباشر بهذه المشكلة المهلكة وماذا كانت النتيجة؟ هل ما زلتم تفكرون في الجواب ولا شيء، على الرغم من مشاركة جمعيات مهنية مثل جمعية المهندسين وجمعية السلامة من الطرق والحوادث المرورية ومن قبل وزارة الداخلية والأشغال والبلدية ونحن من الدول التي مَنّ الله عليها بنعمة التفنن في تشكيل اللجان، وقد صرح وزير الأشغال والبلدية بأنه إذا لم يتم حل هذه المشكلة ستكلف الدولة 27 مليار دينار خلال الـ 10 سنوات المقبلة وقد سبق ووعدت الحكومة بحلها، وأيضا كانت هناك لجان حول تطبيق فكرة النقل الجماعي بواسطة المترو وبالفعل تم تشكيل لجنة، وقامت شركة أجنبية بدراسة هذه الفكرة ووجدوا إمكانية تطبيقها وبشكل حضاري ورائع يعكس الوجه المشرق للكويت ولكن أين هذه الفكرة من أرض الواقع؟ على الرغم من أني أحلم بأن يتم تنفيذ هذا المشروع حيث ذكرت للأصدقاء لو كانت هناك وسيلة نقل تحفظ آدمية البشر بالتنقل المريح والممتع في نفس الوقت لذهبت إلى مقر عملي بهذه الوسيلة تفاديا للشد العصبي أثناء القيادة بسبب الازدحام، ولكن هل مازلتم تفكرون في الإجابة عليه؟ أحسنتم عرفتم الجواب. المشكلة الإنسانية الإسكانية لوجود 80000 طلب إسكاني والتوعد من قبل الحكومة وعبر وزيرها بأن المشكلة الإسكانية ستحل وتوزع القسائم الحكومية بكل سهولة ويسر للمواطنين وتم تشكيل لجان والتي من الله علينا بوجودها بيننا، المشكلة البيئية وخطورتها على الأمن الصحي للمواطن والمقيم ولكن نجد حلها بكل سهولة ويسر هل تعلمون كيف؟ تصوير جمعيات ذات نفع عام وهي تلتقط بعض المخلفات من الشواطئ من علب فارغة وأكياس بلاستيكية والذي لم يتم تصويره هو ما تفعله بعض الشركات من رمي المخلفات بالمناهيل أو ما تقوم به البلدية بردم وحرق النفايات في الأرض، وما تقوم به وزارة الصحة بحرق المخلفات الصحية وردم مخلفاتها الملوثة، وعلى الرغم من هذا الحكومة تصرح، وكم هي كثرة تصريحات الحكومة بسهولة حل المعضلات وبتحقيق الإنجازات ولكن هيهات هيهات هذا هو كثرة كلام الحكومة أما حيلها فقاصر لعدم وجود هذا الوزير القيادي والذي لديه سرعة اتخاذ القرار وتحمل تبعاته ونتائجه والإصرار على تنفيذه، ونبشر ونزف هذا الخبر للشعب والذي ذكرته مؤسسة «فيتش ريتنجز» لتصنيف الجدارة الائتمانية أن قيمة صافي الأصول السيادية الخارجية للكويت بلغ نحو 256 مليار دولار في نهاية عام 2008 وأن وضع الكويت يفوق وضع المملكة العربية السعودية، اللهم زد وبارك ولكن سؤال خبيث: أين التنمية بوجود مبلغ ضخم يسيل ريق كل من يقرأه؟ على الرغم من هذه الثروات التي نستطيع من خلالها شراء دول بحضاراتها وقطاراتها ومبانيها نجد تعاستنا ومشاكلنا تفوق ضخامة هذا المبلغ.

وما رأي الدول التي تعلم بوجود صافي الأصول السيادية الضخم لدينا ومع ذلك عدم قدرتنا على حل مشكلاتنا.. «ابتسم أنت بالكويت».. والله يحفظ هذه الأصول ولا يطالها أي مسؤول.

almatara28@hotmail.com